

ولو نوي فرض الوقت في الجمعة لا يجوز لاختلاف فيها  
 ولا يستترط نية اعداد الركعات ولو نوي الظهر ثلاثا  
 او خمسا بصرح وبلغوا التعيين كذا في الشامل هذا اذا  
 كان مؤديا اما اذا كان قاضيا فان صلي بعد خروج الوقت  
 وهو لا يعلم بخبر وجه فنوي الظهر او فرض الوقت لا يجوز  
 والاولى ان ينوي ظهر اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت  
 خارجا او باقيا كذا في المحيط ومبسوط شيخ الاسلام  
 ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالفضا ويحتاج  
 الى تعيين الظهر وتعيين ظهر يوم كذا فان اراد  
 تسهيل الامر بنوي او ظهر عليه او اخر ظهر عليه  
 كذا في المرغيباتي ولو عزم على الظهر فحري على لسانه  
 العصر بحريه ولو نوي انها ظهر الثلاثة فبان انها  
 ظهر الاربعاء جاز ولو افتتح المكتوبة فظنهما تطوعا  
 فائتمها في مكتوبة ولو شرع على انها صلاة السبت  
 فاذا هي صلاة الاحد لانضم وبالعكس بصرح والفضاء  
 بنية الاداء يجوز هو الصحيح كذا في المرغيباتي  
 وفي الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت  
 كذا في الكافي والوتر والكسوف كالفرض عند بعض  
 كذا في الشامل وان كان مقنندا يحتاج الى نيتين  
 نية الصلاة ونية المتابعة ولو نوي الامام اجزاه وقام  
 مقام نيتين كذا في شرح الطحاوي وقال في الخلاصة  
 لا يجزيه وقيل يحتاج المقنندي الى اربعة اشياء  
 نية الصلاة وتعيينها ونية الاقتداء ونية

القبلة

القبلة والصحيح ما ذكره الا كذا في غاية البيان وان  
 اراد تسهيل الامر على نفسه فالاحسن ان يقول  
 نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في قناوي  
 قاضي خان وينبغي المقنندي ان لا يعين الامام  
 عند كثرة القوم وكذا في صلاة الجنازة ينبغي  
 ان لا يعين الميت ولو اقتدي بنية صلاة الامام  
 ولم يدركها ظهر او جمعة جاز ولو لم ينوي صلاة  
 الامام ولكن نوي الظهر والاقتداء به فاذا اهرجعة  
 لا يجوز وبعبارة يجوز هو الصحيح ولو نوي الجمعة  
 ولم ينو الاقتداء به قيل يجزيه ولو اقتدي بالامام  
 ولم يخطر بباله انه زيد او عمر جاز ولو قال اقتديت  
 بهذا الشيخ وهو شاب صح وبالعكس لا يصح ولو ظن  
 انه زيد فبان انه عمر صح ولو قال اقتديت بزيد  
 او نوي الاقتداء به فبان انه عمر ولا يصح كذا في  
 الشامل ولو نوي الاقتداء بالامام لم يشترع بعد وهو  
 يعلم بذلك يصير مقنندا ولو نوي الاقتداء به  
 على ظن انه شرع ولم يشترع بعد قيل لا يجوز  
 قيل لم يعرف ان الصلوات الخمس فرض على العباد  
 الا انه يصلحها في موافقتها لا يجوز عليه فضاؤها  
 لانه لم ينو الفرض وكذا اذا علم ان منها فرضة  
 ومنها لا ولم يعرف الفرضة من السنة وان نوي  
 الفرض في الكل جاز وان كان لا يعلم ان بعضها فرض  
 وبعضها سنة فصلي مع القوم ونوي صلاة الامام